الأمـم المتحـدة



مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧٢٩**

الاثنين ٥ آذار/مارس ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ديمين
	أذربيجان	السيد موساييف
	ألمانيا	السيد رويسل
	باكستان	السيد صدّيق
	البرتغال	السيدة كورتس بالما
	توغو	السيد واغيينا
	جنوب أفريقيا	السيد كراولي
	الصين	السيد شينغ جيشينغ
	غواتيمالا	السيدة ليفا رويتش
	فرنسا	السيدة لو فرابي دو إيلين
	كولومبيا	السيدة مويا
	المغرب	السيد إزرارن
	الهند	السيد راغوتمالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بانكس

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

التقرير الخاص للأمين العام عن الصومال (S/2012/74)



12-25144 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إثيوبيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق، بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله على وجه السرعة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أتقدم بالتهاني الحارة إلى سعادة السير مارك لايل غرانت، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس، وأن أعرب بطبيعة الحال، عن تقديري لقيادته فيما يتعلق بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الصومال في هذا الوقت المناسب. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لسعادة السيد إلمي أحمد دويل، الممثل الدائم لجمهورية الصومال على بيانه، وللسفير أوغستين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال على إحاطته الإعلامية.

أود أن أؤكد على أن فرصة كبيرة قد أتيحت أخيرا للصومال الذي شهد ما يربو عن ٢٠ عاما من الدمار. وقد فتحت هذه النافذة الجديدة بفضل الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية، والشعب الصومالي، والمجتمع الدولي معاً. وتعرب اليابان عن خالص تقديرها لقوات الحكومة الانتقالية الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وللقوات التي انضمت إليها مؤخراً من كينيا وجيبوتي وإثيوبيا. فهي لم تدخر جهداً في مكافحة حركة الشباب على الرغم من التضحيات الهائلة التي تواجهها. وقد حان الوقت لأن ينوه المجتمع الدولي بتلك الجهود.

وترحب اليابان في ذلك السياق باعتماد القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) الذي يسمح بتقديم مساعدة أكثر استدامة لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي. ونثني على السفير ماهيغا لتفانيه في العمل من أجل الصومال، بما في ذلك دور الوساطة الذي يضطلع به، والقرار الذي اتخذه بشأن نقل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى مقديشو.

وتهنئ اليابان جميع المشاركين بنجاح مؤتمر لندن بشأن الصومال، الذي عقد في ٢٣ شباط/فبراير حيث اضطلعت فيه اليابان أيضا بدور نشط. فقد كان المؤتمر مناسبة هامة كرر فيها المجتمع الدولي تأكيد التزامه القوي إزاء الصومال. وتود اليابان أن تعرب عن تقديرها واحترامها للمملكة المتحدة لدورها القيادي في جعل ذلك الاجتماع ناجحا ومثمرا. وتعتزم اليابان أن تتعاون على نحو استباقي مع شركاء آخرين، وفقا للبلاغ الرسمي الذي اعتمد في المؤتمر.

وينبغي أن نلاحظ أن أصحاب المصلحة الصوماليين قد بذلوا جهوداً كبيرة لدفع العملية السياسية الصومالية على مدى السنة الماضية. وتعرب اليابان عن تقديرها الخالص لسلسلة الاتفاقات التي أبرموها، وهي اتفاق كمبالا، وخريطة الطريق، ثم اتفاق غاروو الثاني الذي عقد مؤخراً في ١٧ شباط/فبراير، وهي جميعاً تمهد الطريق لإنهاء الفترة الانتقالية في آب/أغسطس. وبعد أن كرر المجتمع الدولي التزامه بشأن الصومال، فقد حان الوقت لأن يجدد الشعب الصومالي التزامه أيضاً. وقد تعهدت اليابان على نحو ثابت بتحقيق السلام والاستقرار في الصومال، وقدمت إسهامات كبيرة وعلى نطاق واسع في ذلك الصدد.

أولاً، اضطلعت اليابان جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي، بدور قيادي في الجهود المبذولة من أجل تعزيز قطاعي الشرطة الصومالية وشرطة بعثة الاتحاد الأفريقي،

إذ ساهمت بما مجموعه ٣٨ مليون دولار عبر صندوقين استئمانيين تابعين للأمم المتحدة. وتوفر تلك المساهمة حاليا أجور ٠٠٠ ٥ من ضباط الشرطة الصومالية، فضلا عن بناء مراكز الشرطة وشراء المعدات، بما في ذلك العربات المدرعة. ومع الأخذ في الاعتبار بأن الاحتياجات في هذا المجال ستزداد كلما تمكنت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي من توسيع نطاق سيطرتها على المناطق، فإن اليابان لا تزال ملتزمة بالحفاظ على المساعدة التي تقدمها إلى قطاع الشرطة.

وتقدم اليابان أيضا المساعدة الرامية إلى ضمان تحسّن الحالة الإنسانية في الصومال. فهي تساهم على وجه الخصوص بـ ٣٠ مليون دولار من المساعدات الرامية إلى تخفيف العواقب الوخيمة الناجمة عن المجاعة في العام الماضي. وعلى الرغم من أن أزمة المجاعة قد انحسرت نوعاً ما، فإن الاحتياجات الإنسانية لا تزال قائمة. وبالتالي، فإن علينا أن نواصل تقديم دعمنا.

وعلاوة على ذلك، فإنه ليس من السابق لأوانه النظر في مسألة إعمار الصومال. وتتطلع اليابان في ذلك الصدد، إلى المشاركة في مؤتمر اسطنبول المتوقع عقده في حزيران/يونيه لمناقشة هذه المسألة. وتشارك اليابان سلفاً في تحسين البنية التحتية وتعزيز الحكم الرشيد عبر مشاريع عديدة، مثل إعادة تأهيل ميناء مقديشو وتدريب ضباط الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية في مجال الرقابة على الحدود، في شراكة مع برنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، على التوالي.

لا ترتبط القرصنة باستقرار الصومال فحسب، بل لا تزال في حد ذاتها تحدياً خطيراً للأمن الدولي. ويجب أن نواصل القيام بعمليات لمكافحة القرصنة. وتفخر اليابان بمشاركتها في تلك العمليات الواسعة من أجل السلام البحري، وذلك بالتعاون الوثيق مع تحالفات أخرى خلال السنوات الثلاث الماضية، ومن خلال استمرار نشر سفينتين وطائرتي دورية في خليج عدن. لقد أسهمت أنشطتنا في مجال المراقبة والمرافقة إسهاماً كبيراً في مرور السفن التجارية مروراً آمناً عبر تلك المناطق. علاوة على ذلك، في حزيران/يونيه من العام الماضي، أقامت اليابان مرفقها الخاص بها في جيبوتي لاستيعاب العاملين والمعدات بهدف إجراء تلك العمليات بصورة أكثر فعالية. وتدل تلك الجهود دلالة واضحة على التزام اليابان القوي بمكافحة القرصنة.

في حين أن من الجدير بالثناء أن عمليات القرصنة قد أسهمت إلى حد كبير في منع هجمات القراصنة منعاً فعالاً، إلا فإن القلق يساور اليابان على نحو متزايد من اتساع نطاق ممارسة القرصنة ليشمل الجزء الغربي من المحيط الهندي. وكما جاء في تقرير الأمين العام المرفوع الشهر الماضي (S/2012/74)، فإن مسألة المقاضاة بتهمة القرصنة لا تزال مهمة رئيسية بانتظار المجتمع الدولي. اليابان واحد من عشرين بلدا يقوم بمقاضاة القراصنة المشتبه فيهم على أراضيه، وقد تعهدت مؤخراً بتقديم مساهمة إضافية قدرها مليونا دولار للصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال، الذي يديره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دعماً لمحاكمة القراصنة المشتبه فيهم في الصومال والدول المجاورة. كما تدعم اليابان الدول الساحلية المجاورة في تحسين أمنها البحري وقدرتها على الإنفاذ حتى تتمكن من معالجة القرصنة الصومالية بالاعتماد على نفسها.

يمكن أن تتحول الحكومة الانتقالية لتصبح حكومة أكثر ديمقراطية وشرعية للصومال. وفي سبيل تحقيق تلك الغاية، ستكون الأشهر المقبلة حاسمة جداً. تحث اليابان جميع الأطراف المعنية في الصومال على تنفيذ خارطة الطريق ومبادئ مؤتمر غاروي الثاني بدون مزيد من التأخير. سيكون

المعلم التالي هو اعتماد الدستور الصومالي. ينبغي أن يضطلع جميع أصحاب المصلحة بدور نشط في هذه المهمة الضرورية، ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة لكفالة تحقيق ذلك. ولن تدخر اليابان جهداً، بطبيعة الحال، في مواصلة دعم الصومال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أؤيد تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي هذا الصباح. ونثني على المملكة المتحدة لمبادرتها بتنظيم هذه المناقشة بشأن الحالة في الصومال، في أعقاب مؤتمر لندن المهم، الذي أتيحت فرصة حضوره لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في لكسمبرغ.

ستكون الأشهر الستة المقبلة حاسمة بالنسبة للصومال. نرحب بالتقدم المحرز في الصومال على المستوى السياسي، باعتماد خارطة الطريق ومبادئ غاروي، التي تضع معالم طموحة لإنجاز العملية الدستورية، وإقامة مؤسسات شرعية مستقرة تمثل الشعب. ويعود الأمر الآن في المقام الأول للأطراف الفاعلة السياسية الصومالية، ولا سيما الحكومة الاتحادية الانتقالية، لإثبات إرادتها في اغتنام هذه الفرصة لإكمال العملية الانتقالية، بدعم من المجتمع الدولي، بحلول شهر آب/أغسطس، حتى يتسنى للشعب الصومالي المتصالح أن يعيش في سلام وأمن، وحتى تتمكن السلطات الصومالية من إرساء سيادة القانون، وعدم إفساح المجال للقراصنة والإرهابيين.

في مجال الأمن، نلاحظ، مع الرضا، انسحاب ميليشيا حركة الشباب مؤخرا من بعض المدن الاستراتيجية في جنوب البلد ووسطه. غير أن الحركة لا تزال تشكل تهديداً خطيراً لأمن البلد واستقراره. ونرحب بالإسهام الأساسي وبالتضحيات التي قدمها الأفراد ضمن القوات المنشورة في سياق بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والعمليات التي تقوم بها البلدان المجاورة لدعم قوات الأمن الصومالية. ونحيي اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، في ٢٢ شباط/فبراير، الذي يأذن بزيادة سقف قوات البعثة، وكذلك نشر حزمة لوجستية مقدرة. لقد بات الآن من الضروري كفالة التنفيذ الكامل لذلك القرار، بما في ذلك ما يتعلق بتمويله.

لا تزال الحالة الإنسانية مثيرة للقلق. وبالرغم من أن برنامج الأغذية العالمي قد أعلن مؤخراً أن المجاعة قد انتهت، لا يزال ما يقرب من ثلث السكان، معظمهم يقطنون في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب، بحاجة إلى مساعدات إنسانية طارئة. إننا نناشد جميع الأطراف السماح بوصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق. إن رفض حركة الشباب السماح بوصول المنظمات الإنسانية الرئيسية أمر غير مقبول.

يتطلب الحل المستدام الذي يمكن أن يسهم في تحقيق الاستقرار في الصومال اعتماد نهج كلي يتألف من عناصر أمنية وسياسية وإنسانية وإنمائية. ونود أن نشير، في هذا الصدد، إلى اعتماد الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ استراتيجيته للقرن الأفريقي.

ترتكز مشاركتنا الوطنية على ثلاثة محاور سياسية وأمنية وإنسانية. وهكذا فإن لكسمبرغ ساهمت بمبلغ ٧٥٠ ألف يورو لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للمؤسسات الأمنية الصومالية. وفي موازاة ذلك، تشارك لكسمبرغ مشاركة نشطة في البعثة البحرية الأوروبية، المسماة عملية أطلانطا، بتقديم طائرتي استطلاع تتخذان من سيشيل قاعدة لهما. وقامت لكسمبرغ أيضاً بتحويل مدربين عسكريين إلى البعثة العسكرية التدريبية الأوروبية، التي تقوم بتدريب قوات الأمن الصومالية.

وأخيراً، لا تزال لكسمبرغ من المانحين المهمين الذين يعوَّل عليهم في مجال المعونات الإنسانية. خلال السنوات الماضية أُنفق أكثر من ١١ مليون يورو على منطقة القرن الأفريقي، ذهب أكثر من نصفها إلى الصومال.

وختاماً، أود أن أؤكد لكم، أن لكسمبرغ، كما تعهد بذلك نائب رئيس الوزراء في لندن في ٢٣ شباط/فبراير، ستواصل دعم الصومال على طريق تحقيق الاستقرار والسلام، سواء بصفتها الوطنية أو في سياق الجهود التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر): أود أن أبدأ بالإعراب عن التقدير لمبادرتكم بعقد هذه المناقشة حول "الحالة في الصومال"، التي يأتي في لحظة حاسمة، تتكاتف فيها جهود الأطراف الصومالية مع الجهود الإقليمية والدولية بهدف استعادة السلام والاستقرار في الصومال. كما أود أن أعرب عن التقدير للأمين العام للأمم المتحدة لمشاركته وإسهاماته الهامة في جلسة اليوم، وكذلك لممثله الخاص إلى الصومال السفير أوغستين ماهيغا لجهوده المضنية وإحاطته القيمة للمجلس اليوم.

يأتي اجتماعنا اليوم بعد أيام قليلة من انعقاد مؤتمر لندن رفيع المستوى حول الصومال، بمبادرة هامة من المملكة المتحدة الذي شهد مشاركة صومالية وإقليمية ودولية واسعة، على نحو أكد الشراكة الدولية في التعامل مع الأوضاع في الصومال، ليتوج سلسلة من الجهود الدولية والصومالية، تمثلت في اجتماع مجموعة الاتصال الدولية حول الصومال في جيبوتي، والمؤتمر الدستوري التشاوري للأطراف الصومالية في نجاروي، واعتماد مجلس الأمن للقرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢). وشكلت كل هذه الجهود تعبيراً عن تصميم كافة الأطراف المعنية بالشأن الصومالي على خلق واقع جديد في الصومال .... واقع يرسي دعائم راسخة للسلام والاستقرار والتنمية، ويبشر بمستقبل أفضل لكافة الصوماليين.

من جانب آخر، أتى انتقال مكتب الأمم المتحدة السياسية للصومال إلى مقديشو ليؤكد على أن الأمم المتحدة، وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية المعنية كالاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، ملتزمة بتكثيف العمل على الأرض، ومع الأطراف الصومالية جميعها، كما كان تعبيراً عن حجم الإنجازات التي تحققت خلال الشهور الأخيرة، خاصة على صعيد تعزيز الأمن والاستقرار في العاصمة مقديشو. وهي إنجازات لم تكن لتتحقق لولا التضحيات الضخمة التي بذلتها قوات عملية الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الصومالية، والتي قادت لتحقيق مكاسب غير مسبوقة للصوماليين وللمجتمع الدولي، يتعين علينا استثمارها إلى أقصى حد في التعامل مع الوضع في الصومال.

وإذا كان قرار مجلس الأمن ٢٠٣٦ (٢٠١٢) قد وسع من نطاق ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وزاد العدد المصرح به لقواتها، بما في ذلك الوحدات المعاونة، وارتقى بحزمة الدعم المقدمة من الأمم المتحدة للبعثة، وساند جهود بناء قدرات قوى الأمن الصومالية، فقد شكل اتخاذ هذا القرار خطوة هامة على صعيد توطيد المكاسب العسكرية المحرزة على الأرض في مقديشو وخارجها. إلا أننا جميعا ندرك في نفس الوقت أن العمل العسكري بمفرده لن يقود لتحقيق الأهداف المبتغاة في الصومال، ما لم تدعمه استراتيجية أشمل لتحقيق السلام والاستقرار، استراتيجية تقوم على تعزيز العملية السياسية وجهود المصالحة. وفي هذا الصدد، تشدد مصر على ضرورة تنفيذ الاستحقاقات المنصوص عليها في خريطة الطريق، بما في ذلك ما يتصل باعتماد دستور جديد وإصلاح البرلمان، جنبا إلى جنب مع

تنفيذ المبادئ التي توافقت عليها القوى الصومالية خلال مؤتمرها التشاوري في غاروي في شباط/فبراير الماضي، باعتبارها عناصر أساسية في تعزيز العملية السلمية.

ولا تنفصل جهود معالجة الاحتياجات التنموية والإنسانية للصوماليين عن جهود تحقيق الأمن والاستقرار في الصومال. ولذا، فإن المجتمع الدولي مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى، بمضاعفة الجهود لمساندة ما تقوم به الحكومة الاتحادية الانتقالية من جهود - بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي لتوسيع مجال سيطرة الدولة على الأرض إلى ما وراء مقديشو، من خلال تعزيز الأمن وبسط سلطة الدولة، وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. من نفس المنطلق، لا بد من مضاعفة الجهود لمعالجة الوضع الإنساني المتدهور في الصومال. فعلى الرغم من انتهاء حالة المجاعة التي ضربت عددا من مناطق الصومال، فلا يزال ما يزيد عن مليوني صومالي في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية العاجلة، فضلا عن ضمانات من جميع الأطراف بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى كل المتضررين من هذه الأزمة الإنسانية.

تشكل عمليات القرصنة والسطو المسلح قبالة السواحل الصومالية إحدى تبعات الفوضى وغياب دور الدولة وغياب التنمية التي سادت الواقع الصومالي لعقدين من الزمن. ورغم نجاح الجهود المبذولة في مكافحة القرصنة في البحر في تحقيق نتائج إيجابية، حدت من هجمات القراصنة وخفضت معدلات الهجمات الناجحة، فلن تتمكن جهود مكافحة أعمال القرصنة في البحر بمفردها من القضاء على التهديد الذي تمثله أعمال القرصنة على السلم والأمن الإقليمي والدولي ما لم تكن أحد عناصر استراتيجية أشمل تنطوي على معالجة الأسباب الكامنة وراء أعمال القرصنة في البحر، بجميع أبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية، التي ترتبط مباشرة بالواقع الصومالي.

ومن هذا المنطلق، أكدت مصر بصفتها عضوا في فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال والصندوق الاستئماني التابع له، ومن خلال رئاستها للفريق العامل الرابع المنبثق عنه، وتعاود مصر التأكيد اليوم، على أهمية اعتماد المجتمع الدولي لمنهج شامل في معالجة مشكلة القرصنة، يقوم على الاستفادة من التقدم المحرز على المسارين الأمني والسياسي لمعالجة الأزمة في الصومال، ويبنى عليه، من خلال جهود تنموية حقيقية، تخلق واقعا اجتماعيا جديدا يقوم على الاستجابة لتطلعات الشباب الصومالي في فرص العمل، وفي تحقيق مستويات أفضل للمعيشة، تصرفهم عن مخاطر الانخراط في صفوف الجماعات المسلحة أو أعمال القرصنة.

وستواصل مصر مساندتها لجهود معالجة الأزمة في الصومال، حتى يستعيد الصومال الشقيق دوره في محيطه العربي والأفريقي والإسلامي، كما لن تألوا مصر جهدا لدعم الشعب الصومالي الشقيق ومؤسساته المختلفة، بما في ذلك قوى الأمن وخفر السواحل، من خلال تنظيم دورات تدريبية للكوادر الصومالية، إلى جانب تقديم المساعدات الإنسانية والطبية، وإيفاد البعثات التعليمية من الأزهر الشريف، ولاستثمار كل ذلك لتحقيق مستقبل أفضل لدولة الصومال ولشعب الصومال الشقيق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إيطاليا.

السيد راغاغليني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة حول الحالة في الصومال. كما أشكر الأمين العام وممثله الخاص، السفير ماهيغا، على بيانيهما.

تؤيد إيطاليا تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

تعقد المناقشة المفتوحة اليوم بعد أيام قليلة من مؤتمر لندن بشأن الصومال، الذي شهد تمثيلا كبيرا للزعماء الصوماليين وحضره أصحاب المصلحة الرئيسيون فيما يتعلق بالقضية الصومالية. ونحن نركز الاهتمام الدولي مرة أخرى على الحالة المزرية التي تؤثر على الملايين من الصوماليين وتهدد السلام والاستقرار في القرن الأفريقي وعلى مستوى العالم. كما أن الشراكة المعلنة بين حركة الشباب وتنظيم القاعدة من التطورات المثيرة للقلق التي تؤثر علينا جميعا والتي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة.

وستواصل إيطاليا القيام بدور في مجال الدعوة بخصوص القضية الصومالية ودعم عملية السلام في الصومال من خلال مبادرات ملموسة تحترم تماما الملكية والسيادة الصومالية. وسنستضيف الاجتماع المقبل لفريق الاتصال الدولي المعني بالصومال في روما وسنضمن أن يكون هناك وجود للدبلوماسية الإيطالية في مقديشو. وفي مجال الأمن، تواصل إيطاليا تقديم أموال لدفع رواتب أكثر من ٣ ٠٠٠ من أفراد الأمن الصوماليين.

وفي الواقع، إننا نعتقد أن الصوماليين يتحملون المسؤولية الرئيسية عن تحقيق السلام والأمن في بلدهم. وثمة فرص ملموسة للصوماليين لإعادة بناء دولة تملك مقومات البقاء وتعيش في سلام مع جيرانها. واغتنام هذه الفرص يتطلب وجود إرادة سياسية والتزاما قويين من قبل الحكومة المركزية والكيانات الإقليمية الملتزمة بإنجاح المصالحة. وإيطاليا ترى أن من المهم إشراك الجماعات الصومالية، التي تنبذ بوضوح العنف والإرهاب وتسمح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، في العملية. وعملية جيبوتي للسلام توفر إطارا مفتوحا لجميع أصحاب المصلحة الصوماليين المحتملين ولا تزال تشكل مرجعيتنا.

إن الوضع الراهن ليس خيارا، ولا أي تمديدات أخرى للمرحلة الانتقالية. وخريطة الطريق ومبادئ غاروي هي خطوات إيجابية في عملية السلام. وسيوفر تنفيذها بالكامل وفي الوقت المناسب للصومال حكما جديدا ومستقرا وشاملا للجميع في وقت قريب. ولتحقيق الاستفادة القصوى من الآثار الإيجابية للاستراتيجية السياسية وتحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين، ينبغي أن تترافق هذه الاستراتيجية مع مبادرات عسكرية ومدنية.

نرحب باتخاذ القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، الذي يوسع نطاق ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ويرفع سقف القوات من أجل التصدي لحركة الشباب وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة وتهيئة الظروف لقيام حوكمة فعالة وشرعية في جميع أنحاء الصومال. ونشجع الشركاء، وخاصة المانحين الجدد، على المساهمة في تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي. ونؤكد مرة أخرى على أهمية تعزيز قوات الأمن الصومالية، ذات الأهمية الحيوية لضمان الأمن والاستقرار في الصومال في الأجل الطويل. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم للسلطات الصومالية في هذا القطاع البالغ الأهمية أيضا.

وسيعزز الأمن والاستقرار والحوكمة الفعالة التنمية في الصومال، الأمر الذي سيترتب عليه التصدي للأسباب الجذرية للإرهاب وآفة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وكما قلنا في الماضي، فإن إيطاليا تعتقد أن مشكلة الإرهاب والقرصنة لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية وحدها. فهي تتطلب استراتيجية شاملة ومنسقة تجمع بين الردع والملاحقة القضائية وسيادة القانون وبناء القدرات والتنمية.

والقرصنة قبالة سواحل الصومال وفي منطقة المحيط الهندي عموما تؤثر على مصالح كل من شعب الصومال والمجتمع الدولي. ومن ثم، نتوقع التزاما متجددا من قبل السلطات الصومالية. وينبغي أن يكون ذلك مكملا للجهود الدولية لمكافحة القرصنة، بما في ذلك عملية أطلنطا التي ينفذها الاتحاد الأوروبي وعملية درع المحيط التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي وعمل فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. وبلدي، وهو ضحية للظاهرة، يلتزم التزاما راسخا بهذه الجهود. وبالتالي، فإننا نشجع شركاءنا، التقليديين والجدد، على مواصلة دعم جميع الأنشطة ومختلف المبادرات التي تهدف إلى القضاء على الإرهاب والقرصنة.

وبذل جهد جماعي ومنسق ومستمر هو السبيل الوحيد لتحقيق نتائج فعالة ومساعدة أصدقائنا الصوماليين على التصدي للمهام الصعبة التي تنتظرهم. ولذلك، نشجع تحسين التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة. ونتوقع من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي القيام بدور قيادي أكثر حسما في تعزيز السلام في الصومال من أجل ضمان قدر أكبر من الاتساق بين العملية السياسية والعمليات العسكرية الجارية. وتحسين اتساق ونوعية وتأثير الجهود الدولية المبذولة في إعادة بناء سيادة قابلة للاستمرار يتوقف على تعاون القائمين على هذه الجهود. ونرحب بنقل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال مؤخرا إلى مقديشو، بوصفه خطوة هامة في هذا الاتجاه. ونؤيد بالمثل إعادة هيكلة فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال.

إن عدم الاستقرار في الصومال يمثل تهديدا لشعبه ولمنطقته وللعالم بأسره، لأنه يؤدي إلى تفاقم العديد من المشاكل. والأمر يتطلب شعورا كاملا بالمسؤولية لدى المؤسسات الصومالية واستجابة أقوى من قبل المجتمع الدولي، جنبا إلى جنب مع قدرتنا على العمل بطريقة موحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

السيد ستاور (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أؤيد بيان مراقب الاتحاد الأوروبي، الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

في الوقت الحالي، لدى الصومال فرصة جديدة للتقدم، وهي فرصة يجب أن نكون قادرين على الاستجابة لها. لذلك فمناقشة اليوم قد أتت في أوانها المناسب جدا. وقد اتخذ مجلس الأمن للتو القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) بشأن الحالة في الصومال، الذي يمد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بالمزيد من القوات والقدرات. قبل أقل من أسبوعين، انتهينا من المؤتمر الناجح في لندن، الذي حققنا فيه هدفا مزدوجا يتمثل في وضع محنة الصومال على رأس جدول الأعمال الدولي ودفع العملية السياسية.

وتتزامن هذه المناقشة مع نهاية موسم الرياح الموسمية في المحيط الهندي، وبداية موسم القرصنة. بوصف الدانمرك دولة ملاحة بحرية، فهي جد قلقة جراء تلك الآفة. وأُخذ مواطنان دانمركيان كرهينتين من قبل قراصنة لما يزيد على السنة. وقال الأمين العام إن القرصنة ليست آفة ظهرت في عرض البحر، بل إحدى أعراض الظروف على الأرض. ولا أستطيع سوى الموافقة على ذلك.

ولا يمكن أن يفلت القراصنة من العقاب. حيث يتعين محاكمة القراصنة. أحرزنا في الآونة الأخيرة تقدما في مجال تقديم القراصنة للقضاء وإحالتهم إلى السجون الملائمة في الصومال. ومن المهم أن نستمر في العمل مع كل من الحكومة الاتحادية الانتقالية والحكومة الإقليمية في هرجيسة، وخاصة في غاروي، من أجل استقبال القراصنة الذين حكمت عليهم المحاكم في المنطقة. ومن الضروري اعتماد التشريعات اللازمة في جميع أنحاء الصومال.

والحل الدائم للأزمة الصومالية لا يمكن إلا أن يكون سياسيا. والقيادة السياسية مطلوبة. يقع على جميع أصحاب المصلحة، وخصوصا المؤسسات الاتحادية الانتقالية، في نهاية المطاف المسؤولية الأساسية عن المضي قدما بالعملية. الوقت هو جوهر المسألة، ويتعين على المؤسسات الاتحادية الانتقالية، ضمان انتهاء العملية الانتقالية السياسية بحلول شهر آب/أغسطس ٢٠١٢. ويتعين أن تتمثل الرسالة الدولية القوية للقادة الصوماليين، في أنه يجب عليهم أن يتولوا زمام أمورهم، وإظهار العزم واغتنام الفرصة التي أتاحها لهم المجتمع الدولي، وبشكل أساسي الشروع في العمل.

وتشارك العديد من الأطراف الفاعلية في إيجاد حل للأزمة في الصومال. وتنسيق كل تلك الجهود معقد أحيانا، ويستغرق الكثير من الوقت. حتى تكون جهودنا ناجعة وفعالة، وسعيا للحد من تكاليف المعاملات، فإنه من الأهمية بمكان أن يتم التنسيق في الميدان، ويفضل في الصومال، بقيادة الصوماليين وبالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. كما أود أن أثني على الأمم المتحدة لتوسيع وجودها في الصومال في ظل ظروف صعبة للغاية. مع ذلك، لا يمكن لأحد آخر أن يقود العملية، وأحث الأمم المتحدة على توسيع وجودها في جميع مناطق الصومال.

أود الآن أن أتطرق لمسألة بالغة الأهمية. نحن بحاجة إلى القيام بالمزيد لضمان إدماج النساء في العملية السياسية. ظلت النساء المعيلات للأسر الصومالية وعمودها الفقري، طلية سنوات الحرب العديدة. كما ظهر في حالات النزاع الأخرى، فإن عمليات السلام تتوفر لها فرصة أفضل لأن تكون مستدامة، عندما تشارك المرأة مشاركة كاملة فيها. إذ بوسع المرأة إحداث التغيير.

ومن المهم للغاية تلقي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تمويلا كافيا. وفي ذلك الصدد، فإننا نرحب باتخاذ القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢). وكانت الدانمرك منذ البداية مؤيدا قويا للمهام الأساسية التي تضطلع بها البعثة. وكمؤشر على دعم الدانمرك المستمر للبعثة، وافقت حكومة بلدي مؤخرا على مساهمة مالية إضافية غير مخصصة بلغت ٥ ملايين دولار للصندوق الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونشجع الآخرين على الإسهام أيضا. ونحن أيضا بصدد زيادة دعمنا للقوة الاحتياطية لشرق أفريقيا، بغية تيسير إسهامها في البعثة.

وثمة حاجة ملحة لملء الفراغ السياسي في المنطق المحررة حديثا من حركة الشباب، وبالتالي تعزيز الاستقرار المحلي وبناء المؤسسات. ويمكن أن يصبح صندوق الاستقرار الجديد، أداة رئيسية من أجل دعم الاستقرار في الأجل الطويل، وتوطيد السلام في جنوب ووسط الصومال. إن الدانمرك على أهبة الاستعداد في الصندوق الجديد.

وجهودنا ذات القاعدة العريضة الرامية إلى إرساء الاستقرار، تشكل جزءا من جهودنا الهادفة إلى معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب. وقد أظهرت حركة الشباب أنها مستعدة لقتل المتفرجين الأبرياء على مباراة كرة قدم بوحشية في الخارج، وترويع الشعب الصومالي في الداخل. وأقسمت حركة الشباب مؤخرا بولائها للقاعدة. بالطبع ذلك الأمر غير مقبول. وسنستمر في محاربة الإرهاب ومنع السفر، والحيلولة دون تمويل الإرهابيين وتجنيدهم.

لحسن الحظ فإن المجاعة في منطقة القرن الأفريقي قد انتهت. غير أن مليوني شخص في الصومال لا يزالون يعانون من الأزمة. كما أن المجتمعات المحلية الريفية عبر المنطقة بأسرها لم تتعاف بعد من الجفاف الأخير، ولا تزال تعيش في حدود مواردها. ونحن بحاجة إلى تعزيز قدرة تلك المجتمعات

المحلية على المواجهة، في جميع أنحاء المنطقة. ونحن بحاجة إلى استجابة أقوى وأكثر تنسيقا في الأجل الطويل.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على التزام الدانمرك المستمر بمساعينا المشتركة، لأجل التوصل لصومال يعيش في سلام واستقرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا.

السيد هافيستو (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد تكلم مراقب الاتحاد الأوروبي من قبل وأنا أؤيد بيانه تماما.

إن فنلندا عضو فاعل عضو فاعل في فريق الاتصال الدولي من أجل الصومال، وشاركنا في مؤتمر لندن الأسبوع الماضي بدرجة تمثيل رفيعة المستوى. وقد دعمت فنلندا بنشاط مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية، على سبيل المثال من خلال دعم تدريب قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية. بالإضافة إلى ذلك، شاركت فنلندا بسفينة عسكرية أنشطة القرصنة على الساحل الصومالي. ولدينا في فنلندا الكثير من صوماليي الشتات، الذي يسعون أيضا لإيجاد حل سلمي للأزمة في الصومال، بطريقة بناءة. ودعمنا أيضا عملية إدماج الشيوخ والزعماء التقليديين في العملية السلمية.

وتود فنلندا شكر المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على تنظيم المؤتمر الذي عُقد مؤخرا بشأن الصومال في لندن. وكان اجتماعا مناسبا من حيث التوقيت، أثمر نتائج جيدة جدا. ويمكن أن نرى أربع نتائج على الأقل حققها المؤتمر.

أولا، سلط المؤتمر الضوء على ضرورة وضع الصومال مرة أخرى على جدول أعمال المجتمع الدولي، وقد نجح في ذلك.

ثانيا، ونظرا لتحسن الحالتين الأمنية والإنسانية في الصومال، تمثلت الرسالة العامة لمؤتمر لندن في أنه يمكن العمل من أجل الانتهاء من الفترة الانتقالية قبل نهاية شهر آب/أغسطس، ودعم المصالحة والتنمية في المناطق الآمنة نسبيا. وتم إنشاء آلية تمويل إضافية، أو ما يسمى صندوق الاستقرار المحلي، لتسهيل الإجراءات في تلك المناطق.

ثالثا، عزز مؤتمر لندن أيضا طلب مجلس الأمن، الوارد في القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، زيادة قوام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من ٠٠٠ ١٢ جندي إلى ٠٠٠ ١٨ جندي. وأتاح ذلك إدماج القوات الكينية في البعثة. إلا أن ذلك سيتطلب أموالا إضافية. وقد أعلن الاتحاد الأوروبي بالفعل مساهمة جديدة بلغت ١٠٠ مليون يورو.

رابعا، جرت الإشارة إلى الأسباب الجذرية للصراع في الصومال، وتقديم مقترحات تكميلية بغية تكثيف العمل بشأن مواجهة القرصنة والإرهاب.

وفنلندا ترحب بكل تلك الإنجازات. ومن الممكن مساعدة الصومال بطريقة بناءة وملموسة، رغم التحديات المطروحة في مجال الأمن، في أجزاء عديدة من البلد. وترى فنلندا بوضوح أن مستقبل الصومال بيد أبنائه.

ونحن نرحب بعملية غاروي الرامية لإحراز تقدم في مجال إعداد دستور جديد وإجراء إصلاحات برلمانية. تلك هي الركائز الأساسية للصومال بعد انتهاء الفترة الانتقالية وخلالها. ومن المهم اتفاق الصوماليين على مبادئ غاروي. ومن الإيجابي دعم الأمم المتحدة وباقي الشركاء لهم.

تركز مبادئ غاروي على دور الشيوخ التقليديين المعترف بهم، في العملية الرامية إلى إنشاء هيكل برلماني في الفترة ما بعد الانتقالية. وقد ركز الدعم الفنلندي لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، على استخدام الشيوخ الصوماليين والقادة الدينيين كمساهمين بنائين في تعزيز

السلام. وفنلندا مستعدة للنظر في تقديم المزيد من الدعم لذلك العمل.

ومن الإيجابي أنه يتعين أن يكون ٣٠ في المائة من الصوماليين الذين يعتمدون الدستور بشكل مؤقت من النساء. وكانت المسائل الجنسانية والتأكيد على تكافؤ الفرص للجميع، جزءا أساسيا من سياسة التنمية في فنلندا منذ مدة طويلة.

وبالطبع، من الضروري شرح الدستور الجديد والعملية المؤدية إلى إصلاحات برلمانية، للصوماليين العاديين، بعبارات واضحة تجعلهما مألوفين بالنسبة لهم. لذلك، المطلوب إجراء حملات توعية عامة وتربية وإعلام. ونحن نتساءل عما إذا كان يمكن أيضا للصوماليين الذين يعيشون في الشتات المشاركة في ذلك العمل. ونعتقد أنه بالإضافة إلى التحويلات المالية الهامة للصوماليين في الشتات، فإن لهم دورا هاما يقومون به. ويدعم صوماليو الشتات في فنلندا، العديد من أنشطة التنمية في الصومال، مع تمويل تكميلي تقدمه حكومة فنلندا.

والتعزيز التدريجي لقوات الأمن الصومالية نفسها، ضروري عند إعادة بناء الصومال كدولة، بعد عقدين من عدم عمل هياكل الدولة. وشاركت فنلندا منذ البداية في بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال، التي تدرب أفراد الأمن التابعين للحكومة الاتحادية الانتقالية. بعد انتهاء الفترة الانتقالية، ستظل هناك حاجة كبيرة لمواصلة المصالحة والعمل من أجل السلام. يجب أن تكون عملية السلام شاملة، وينبغي الترحيب بكل من يريد بناء الصومال والنأي بنفسه عن الإرهاب للإسهام في إعادة بناء الدولة. وينبغي أن تكون هذه الفرصة متاحة تحديدا أمام النساء والشباب، الذين غالبا ما يتم استبعادهم من هذه العمليات.

تثمن فنلندا الأمم المتحدة وشتى البلدان التي أرست لها وجودا وعمليات في مقديشو، على الرغم من التحديات الأمنية الواضحة. لن يكسب المجتمع الدولي ثقة الشعب الصومالي بشكل كامل إلا عن طريق العمل داخل الصومال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كازاخستان.

السيدة آيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية، سيدي الرئيس، باسم مجموعة منظمة التعاون الإسلامي، أن أهنئ وفدكم، سيدي، على تولي رئاسة مجلس الأمن، وأن أعرب عن شكرنا لتوغو، البلد العضو المهم في منظمة التعاون الإسلامي، على قيادته الممتازة لمجلس الأمن في شباط/فبراير.

كما قال الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد إحسان أوغلو، مؤخرا في مؤتمر لندن، فإن المنظمة تعتقد أن الصومال، بعد أكثر من عقدين من الصراع والفوضى، يمر اليوم بمنعطف حاسم. ونعتقد أن الحاجة ماسة الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى إجراءات منسقة وحاسمة من جانب المجتمع الدولي، بالتعاون مع الأطراف الصومالية، لتمكين البلد من بدء بداية جديدة. إن جهود الاتصال التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية، في المجال السياسي تطور إيجابي.

وفي الوقت نفسه، ولّد طرد حركة الشباب من مقديشو على يد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والعملية العسكرية الكينية في جنوب الصومال، وهجوم القوات الإثيوبية في وسط الصومال، والحرب المستمرة ضد القرصنة، زخما إضافيا صوب تحقيق أهداف الفترة الانتقالية.

وإذ نسلط الضوء على هذه الإنجازات الهامة، فإننا، مع ذلك، نلاحظ مع الأسف أزمة الشقاق في البرلمان، التي قد تعطل العملية الانتقالية. ولذلك، فإننا نرحب بالاتفاق

السياسي الذي توصل إليه الصوماليون في المؤتمر الدستوري التشاوري الوطني في غاروي. ويشجعنا بصفة خاصة الالتزام بضم ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من النساء في اللجنة الانتخابية المستقلة والجمعية التأسيسية والبرلمان الاتحادي الجديد. يشكل دعم تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة في العمليات السياسية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أولوية مهمة بالنسبة لنا.

وفي ضوء الميزة النسبية لمنظمة التعاون الإسلامي، نظرا للأواصر الثقافية والدينية ونتيجة للمشاورات مع طائفة كبيرة من المجتمع الصومالي وبعض الشركاء، خلصت المنظمة إلى أن ثمة حاجة إلى إطلاق مبادرة للسلام والمصالحة مع الأطراف ذات الصلة، من أجل إتاحة الفرصة لبعض المعتدلين المستعدين للانضمام إلى عملية السلام وتيار السياسية.

إن عملية مصالحة سياسية حقيقية ضرورية لاستكمال العمل العسكري في الصومال. لن تحقق التدابير العسكرية وحدها السلام الدائم والمستدام. ولاحظنا مع الارتياح أن الاتصالات الاستكشافية التي قامت بها منظمة التعاون الإسلامي مع بعض عناصر المعارضة الصومالية أعطت الأمل وعززت الاقتناع بضرورة المضي قدما.

وعلى المجتمع الدولي، من جانبه، كفالة تقديم الدعم والمساعدة اللازمين للحكومة على نحو متسق من أجل توفير الخدمات والأمن وبسط سلطتها في المناطق المستعادة. وتود المنظمة أن تؤكد لمجلس الأمن وجميع أصحاب المصلحة دعمها الثابت من أجل تحقيق أهم الأولويات المتمثلة في الأمن ووضع الدستور والمصالحة والحكم الرشيد من أجل اختتام عملية الانتقال السياسي بنجاح.

وعلى الجانب الإنساني، ما برحت حياة الملايين من الناس، خاصة الفئات الضعيفة والهشة، تتعرض للخطر. ورغم أن الأمم المتحدة أعلنت رسميا انتهاء المجاعة في الصومال، لا بد من استمرار الجهود لتحقيق مزيد من الاستقرار في الحالة الغذائية في الأشهر المقبلة، وهي فترة حاسمة إذا أردنا تجنب حدوث نقص آخر.

وعلى الرغم من الجهود الجارية التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك الاستجابة السخية من جانب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومجتمعها المدني، التي نسقتها وعبأتها المنظمة، ما زال هناك الملايين بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ليست الطبيعة هي السبب الوحيد الذي يتحمل مسؤولية الأزمة الإنسانية في الصومال، إذ أن الخلل السياسي والتصعيدات العسكرية والأمنية هي أيضا أسباب جذرية للأزمة. وعلاوة على ذلك، ما زال استمرار الصراعات وتعذر الوصول إلى أفقر الناس يشكلان تحديين تشغيليين كبيرين.

إن طرد ١٦ منظمة إنسانية دولية غير حكومية من الصومال في الآونة الأخيرة أثر تأثيرا شديدا على تدابير الإغاثة الأساسية وأحدث فجوة كبيرة لا بد من سدها. وتحث منظمة التعاون الإسلامي المجتمع الإنساني الدولي على العمل معا بشأن كيفية التغلب على هذه الثغرات، من خلال تعزيز فرصة الوصول بصورة أفضل التي تتمتع بها منظمة التعاون الإسلامي في الصومال، بسبب اعتباراتها الثقافية.

وإدراكا منها لالتزامها الطويل الأجل تجاه الشعب الصومالي، من المقرر أن تشرع المنظمة، من خلال مكتبها لتنسيق الشؤون الإنسانية في الصومال، في المرحلة التالية من ولايتها. وسوف تنتقل، قريبا، من الإغاثة في حالة الطوارئ إلى التنمية من خلال التركيز على عودة الأشخاص المشردين داخليا إلى قراهم ومنازلهم، كوسيلة لتعزيز التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، سيجري تنفيذ عدد من مشاريع المياه في جميع أنحاء البلد.

وفي مجال بناء القدرات في قطاعي التعليم والصحة، تعكف منظمة التعاون الإسلامي على تطوير ووضع الصيغة النهائية لمشروع مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إن المنظمة ملتزمة بمواصلة دعم الشعب الصومالي ومستعدة لتعزيز التعاون التنفيذي مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والأطراف الإنسانية الأخرى. وتلتزم أيضا بالدخول في مشاركة وتعاون هادفين، وبوضع استراتيجية مشتركة لمرحلة الإنعاش في الصومال.

إن المنظمة ودولها الأعضاء مصرون على تحديد النسق، كما اتضح في أدائها الجدير بالثناء في التصدي للمجاعة الأخيرة. وفي آخر اجتماع لمجلس وزراء الخارجية في الأستانة، أيّد وزراء خارجية المنظمة أيضا إنشاء صندوق استئماني للصومال للمساهمة في التنمية الطويلة الأجل وجهود بناء السلام في هذا البلد. وخلال أعمالها الإنسانية في العام الماضي، تعهدت الدول الأعضاء في المنظمة بتقديم ما مجموعه ٥٠٠ مليون دولار وما برحت تجمعها للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية المأساوية في الصومال.

وفي الختام، فإن منظمة التعاون الإسلامي مستعدة لتوسيع تعاونها وشراكاتها مع الآخرين من أجل منفعة الشعب الصومالي. ويسعدنا تعزيز تعاوننا البناء مع جامعة الدول العربية والأمم المتحدة في إطار الجهود الشاملة لبناء السلام وإعادة الإعمار في الصومال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد غروندیتس (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت بشأن الصومال.

تؤيد السويد بيان الاتحاد الأوروبي وتود، بالإضافة إلى ذلك، الإدلاء بأربع نقاط.

أولا، ينبغي تعزيز الزخم الذي اكتسبته العملية السياسية في مؤتمر لندن. يلزم تقديم الدعم إذا أريد لعملية الإصلاح التي تقودها الصومال أن تفضي إلى نظام سياسي شامل وعريض القاعدة وتمثيلي وذي مصداقية عند انتهاء ولاية المؤسسات الاتحادية الانتقالية في شهر آب/أغسطس. بحلول ذلك الوقت، لا بد أن يكون هناك إطار دستوري ديمقراطي لزيادة توحيد وحشد الشعب الصومالي حول الهدف المشترك المتمثل في تحقيق المصالحة وبناء الدولة. وثمة حاجة إلى مواصلة تطوير آليات مالية مرنة وشفافة وخاضعة للمساءلة ووضعها موضع التنفيذ.

في هذه المرحلة البالغة الأهمية، تتحمل القيادة الصومالية والمؤسسات الاتحادية الانتقالية والأطراف الموقعة على خريطة الطريق مسؤولية خاصة لإظهار الشمولية والالتزام البناء. ويجب أن يكون الدعم السياسي والمالي المقدم في هذه المساعي وشيكا مطردا وعلى وجه الاستعجال.

ثانيا، تكتسي كفالة السلامة والأمن أهمية قصوى بغية خلق بيئة سياسية مواتية. وفي حين تحققت مكاسب كبيرة، يعزى الجزء الأعظم منها إلى الجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، جنباً إلى جنب مع الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات الأمن المتحالفة معها، فإنه لا يمكن الحفاظ على الأمن والاستقرار إلا عند اقترانهما بحوكمة تركّز على خدمة الشعب، وتوفير الخدمات الأساسية وتحقيق التنمية. وينبغي تعزيز الصلة بين إحراز التقدم وتوفير الأمن السياسي والانتعاش الاقتصادي. ويجب ضمان حماية المدنيين في جميع الأوقات. ونكرر الدعوة التي وجهها الاتحاد الأوروبي بشأن ضرورة استكمال الموارد التي يوفرها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بمساهمات جهات مانحة أخرى جديدة. وهناك حاجة إلى نظام دعم أكثر شفافية وتبسيطا ويمكن الاعتماد عليه.

ثالثا، إن للأمم المتحدة دوراً قيادياً محورياً واستراتيجياً تضطلع به في الشراكة مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وينبغي أن يؤدي النهج الاستراتيجي المتكامل الذي تتبعه الأمم المتحدة، إلى المزيد من التآزر والفعالية في تدخّل الأمم المتحدة بطريقة متعددة الجوانب. والشفافية عنصر أساسي أيضاً لضمان توفر الثقة وتحقيق فعالية الجهود المبذولة.

وتتطلع السويد، بصفتها مشاركةً في مؤتمر لندن وعضواً في مجموعة الاتصال الدولية، إلى تعزيز مشاركتها بغية جعل تعاوننا المشترك أكثر فائدة وفاعلية. والتنسيق بشأن الاستجابة السياسة والتنفيذية أمر حيوي أيضاً. وللأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام، جنبا إلى جنب مع السلطات الصومالية، دور مركزي فيما يتعلق بتيسير نجاح الجهود المشتركة التي نبذلها.

أخيرا، نرحب بالإعلان عن احتمال انتهاء المجاعة في الصومال. ومع ذلك، فإن الحالة لا تزال هشة للغاية، وخاصة مع التحذيرات من احتمال تكرار موجة الجفاف. والآن هو الوقت المناسب لبناء القدرة على تحمل الصدمات في المستقبل، ولتعزيز سبل العيش الهشة. وترتبط الإغاثة والتنمية على نحو وثيق فيما بينهما. ويجب تمكين الجهات الإنسانية الفاعلة من الوصول الكامل والآمن ودون عوائق إلى المحتاجين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بدايةً، أود أن أهنئ المملكة المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الصومال. ويشكر وفد بلدي أيضاً الأمين العام وممثله الخاص أوغستين ماهيغا، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل كازاخستان باسم منظمة التعاون الإسلامي.

فمنذ فترة طويلة جدا، منع العنف وعدم الاستقرار الشعب الصومالي من أن يتمتع بحياة طبيعية وفي سلام. ويجب على السلطات الوطنية أن تلبي احتياجات وتطلعات المواطنين الصوماليين على نحو تام. ويجب على المجتمع الإقليمي والمجتمع الدولي أن يطلعا بدور أفضل، عن طريق زيادة تعزيز دعمهما للأهداف والحلول التي حددها الصوماليون.

وترحب إندونيسيا بمؤتمر لندن الذي عقد في ٢٣ شباط/فبراير عام ٢٠١٢، وبالبلاغ الرسمي الصادر عنه، لتناوله للتحديات في الصومال بطريقة شاملة. والخطوات التالية التي يتعين اتخاذها من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي هي في غاية الأهمية. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن يشارك أصحاب المصلحة الصوماليون في الجهود المبذولة مشاركة كاملةً. وإذ نرحب بالتقدم السياسي المحرز في البلد وبالاختتام المتوقع للفترة الانتقالية في ظل الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، فإننا نؤكد أيضا على أهمية تشكيل حكومة في المستقبل، قادرة على أن تمثل تماما النظام السياسي الصومالي. والمصالحة الوطنية أمر بالغ الأهمية. ونأمل أن تدرك هذه الحقيقة بشكل كاف لدى جميع الأطراف على نحو يعزز تنشيط الجهود السياسية ودعمها من أجل تحقيق ذلك الهدف.

وتعرب إندونيسيا عن قلق بالغ بشأن الإرهاب وأعمال العنف في الصومال. ونؤيد قرار مجلس الأمن بشأن تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بهدف كفالة الأمن

والاستقرار في المنطقة. غير أن زيادة عدد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي بحاجة إلى الدعم بالموارد الكافية التي يمكن التنبؤ بها.

وفي حين أن الهدف المتمثل في منع العنف والإرهاب والقرصنة أمر ضروري ويلقى اهتماما كبيرا من قبل الشركاء في المجتمع الدولي بحق، فإنه يجب أيضاً إيلاء ذات القدر من الاهتمام إلى ضرورة إعادة البناء. ومن شأن بناء مؤسسات وقدرات حكومية قادرة على الاضطلاع بمهامها كما ينبغي، وقابلة للمساءلة في الصومال، أن يمضي بنا شوطا طويلا نحو خلق بيئة مواتية لضمان استدام النتائج التي تسفر عنها التدابير المتخذة ضد العنف والإرهاب والقرصنة.

وينبغي أن ندرك أن الفقر لا يزال تحديا خطيرا للغاية. وينبغي زيادة الجهود والدعم لتوفير سبل العيش المستدامة لشعب الصومال، فضلاً عن مساعدة الصوماليين على تحسين أحوالهم المعيشية. ومن الضروري أن ينظر إلى القرصنة في سياق شامل، مع زيادة التركيز على تنشيط النشاط الاقتصادي المحلي والاقتصاد الوطني في مجموعه.

ونلاحظ أن مسألة ملاحقة القراصنة ومحاكمتهم أصبحت أكثر صعوبة، خاصة مع تكثيف الجهود الدولية لمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية. وتؤيد إندونيسيا تعزيز التعاون الدولي في مجال ملاحقة القرصنة وأعمال السطو المسلح في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ونرى في الختام، أنه يجب أن تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تركيز الاهتمام على الحالة في الصومال. ونرى أيضا أن من الضروري أن تكون الحلول التي يتم وضعها شاملة ومدفوعة بالجهود المبذولة من قبل أصحاب المصلحة الصوماليين، فضلاً عن كونها جزءا لا يتجزأ من عملية المصالحة الوطنية.

وتعيد إندونيسيا التأكيد على دعمها لوحدة وسيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. وسوف نستمر في الاضطلاع بدورنا في المساعدة على تحقيق السلام والأمن والرخاء للشعب الصومالي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): نرى من خلال المحادثات التي أجريناها مع رئيس الوزراء عبد الولي محمد علي في أوسلو الأسبوع الماضي، أن هناك الآن التزاماً وعزماً ملحوظين من قبل الزعماء الصوماليين على المضي قدما نحو تحقيق السلام الدائم. وفي حين تقع المسؤولية الأساسية على عاتقهم، فإنهم بحاجة أيضا إلى دعم والتزام قويين من قبل المجتمع الدولي.

ونمر الآن بمنعطف حاسم، ليس فقط بالنسبة للصومال، بل أيضا لعلاقة هذا البلد مع المجتمع الدولي. وقد تكون أمامنا الآن فرصة حقيقية لانتشال الصومال من حالة البؤس والفوضى السياسية التي عانى منها البلد لفترة طويلة جدا. وفيما لو حققنا نجاحاً في هذا المسعى، فسوف يكون ذلك بداية حياة جديدة وأكثر أملا للشعب الصومالي، فضلاً عن كونه خطوة رئيسية نحو وضع حد لخطر العنف والإرهاب والقرصنة، الذي يلحق الضرر بالمنطقة وبالمجتمع الدولي على نطاق أوسع.

ومن الأهمية بمكان أن يغتنم المجتمع الدولي هذه الفرصة للعمل جنبا إلى جنب مع الزعماء الصوماليين والمنطقة بأسرها في الجهود الرامية إلى ضمان عدم إهدار هذه الفرصة. وبالإضافة إلى المساعدات الإنسانية وغيرها من المساعدات التي قدمناها بالفعل – والتي بلغت قيمتها في العامين الماضيين نحو ٤٠ مليون دولار سنويا – فقد قررت النرويج المساهمة بمليوني دولار للصندوق الجديد المعني بتحقيق الاستقرار في الصومال. ويجب علينا أيضا أن نواصل دعم عملية صياغة الدستور وانتخاب برلمان صومالي جديد.

ونشجع بقوة أعضاء المجلس والدول الأخرى على حد سواء، على اغتنام هذه الفرصة والمضي قدماً نحو تعزيز الجهود المبذولة لأجل تحقيق السلام والاستقرار في الصومال والمنطقة بأسرها.

ويعزى جزء كبير من الزخم الجديد الذي نراه الآن في الحالة الصومالية إلى الإنجازات العسكرية التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بطرد المتطرفين المسلحين من مقديشو. وينبغي أن ننسب إليها الفضل الكامل في ذلك. وبالتالي، فإننا نرحب بالقرار الذي اتخذه المجلس مؤخرا بشأن توسيع الدعم المقدم لهذه البعثة الأفريقية الهامة.

ويجب علينا الآن أن نكفل تعزيز الإنجازات التي تحققت في المجال العسكري بالتدابير السياسية وغيرها من التدابير الأخرى المناسبة، بغية تجنّب حدوث فجوة في المناطق التي استرجعت من المقاتلين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على المبادرة بعقد هذه الجلسة في بداية رئاستكم. وأود أيضا أن أعرب عن التقدير لبلدكم العظيم لتنظيم مؤتمر بشأن الصومال في الشهر الماضي، والذي كان ناجحاً بكل المعايير.

إن حضور وكيل وزارة الدولة هذه الجلسة لدليل آخر على التزام المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بمساعدة عملية السلام في الصومال. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ماهيغا على العمل الممتاز الذي يقوم به والأمين العام للاهتمام الجدي الذي أولاه للصومال دوما.

لقد ساعد مؤتمر لندن في الواقع على لفت انتباه العالم للحاجة الماسة إلى مد يد العون لشعب الصومال من أجل وضع حد للمأساة التي استمرت فترة طويلة جدا. هناك في الواقع علامات مشجعة على إحراز التقدم في الصومال، ومؤتمر لندن، الذي عقد في أجواء لم يكتنفها اليأس، سبقه بعض التطورات المشجعة في البلد. ولا شك في أن معظم التقدم قد تم إحرازه في المجال الأمني، ولكن سلسلة من الهزائم التي منيت بها حركة الشباب والتوسع في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الاتحادية الانتقالية تمثل نقطة تحول مهمة على الطريق نحو تحقيق الاستقرار في الحالة في الصومال.

لم تُحقق هذه المكاسب من دون تضحية. ولذلك فمن المناسب أن نعرب عن امتناننا لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأوغندا وبوروندي، وكذلك لقوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية. وما انفكت القوات الكينية والإثيوبية تُساعد، ما يسلط الضوء على زيادة التعاون لتحقيق السلام فيما بين بلدان المنطقة. وساعد تحرير بايدوا عشية انعقاد مؤتمر لندن على تأكيد صحة الرأي القائل بأن الزخم قد تحول ضد حركة الشباب. كما أوضحت الأحداث اللاحقة في بايدوا أن حركة الشباب ليس لها أي تأييد شعبي، ودل أيضا الاستقبال الذي حظيت به في البلدة القوات الإثيوبية وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية كم يتوق الناس إلى تحقيق السلام. ولا يحتاج إلى تأكيد كم كانت بيداوا تُستخدم من حركة الشباب وأنصارها الأجانب لانتهاك قرارات مجلس الأمن، وإلى أي مدى جعل ذلك المأساة الإنسانية في الصومال تزداد سوءاً.

لا جدال في أنه كون الأزمة في الصومال سياسية فإن معالجتها تتطلب نهجا سياسيا. على هذا الصعيد أيضا، ما برحت الحكومة الاتحادية الانتقالية تسير في الاتجاه الصحيح وحتى قبل مؤتمر لندن. يبدو أن استراتيجية بناء السلام المحلية – التي أفصحت عنها الحكومة الاتحادية الانتقالية في كانون الثاني/يناير في وثيقة بشأن نهج الحكومة

الاتحادية الانتقالية لتحقيق الاستقرار والمصالحة في المناطق المحررة حديثا – تدل على جدية سعي سلطات الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى مواجهة التحدي السياسي بعزم كبير. كما أن المهام التي يجب أن تظطلع بها الحكومة الاتحادية الانتقالية ما بين الآن وآب/أغسطس هي أيضا واضحة ونصت عليها خريطة الطريق التي وضعت في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، وقد وضعت نتائج المؤتمر الدستوري التشاوري الوطني الصومالي الثاني، الذي عقد في غاروي، الأساس لنجاح استكمال المرحلة الانتقالية والإطار السياسي لمرحلة ما بعد آب/أغسطس ٢٠١٢.

ومع ذلك، لا يمكن التقليل من حجم التحديات التي تواجهها الحكومة الاتحادية الانتقالية. هذا هو السبب في أن زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي أمر حاسم جدا في جميع المجالات تقريبا. فأولا وقبل كل شيء، يتعين زيادة تحسين الوضع الأمني ويجب أن تبقى حركة الشباب مُلاحقة دون هوادة. لم يتم التغلب على هذه التحديات حتى الآن. وبالتأكيد أن القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) يقطع شوطا طويلا في ذلك الاتجاه. وتمثل زيادة القوام المأذون به لبعثة الاتحاد الأفريقي إلى أكثر من ١٧ ٠٠٠ فردا، وتسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، بما في ذلك العناصر الداعمة للقوة والمضاعفة لها، خطوة كبيرة يمكن أن تسهم في توفير فرصة أفضل بكثير لتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة حديثا.

والأمر الذي لا يقل أهمية هو فرض حظر على تصدير الفحم النباتي الذي ما برح يشكل حتى الآن مصدرا رئيسيا للدخل لحركة الشباب. ويحدونا الأمل في إقناع الباعة الذين لا يمانعون وصول الأموال لحركة الشباب من خلال تجارة الفحم بالعدول عن الاستمرار في هذه الممارسة. أود أن أضيف في هذا المقام أننا نأمل كذلك أن العنصر البحري في توسيع نطاق الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي سيحظى بموافقة المجلس قريبا.

لن يكون من قبيل المبالغة إذا قال المرء إن هناك الآن فرصة سانحة لتوطيد السلام في الصومال. فعلى الصعيد القطري، حركة الشباب في حالة فرار، وليس من المرجح أن تستعيد الزخم إذا تواصلت الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تهميش العناصر المتشددة من المجموعة الإرهابية بطريقة تستند إلى الحقائق وتتمشى مع ما يدعو إليه القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. وفي الواقع، رئيس وزرائنا، ملس زيناوي، قال في مؤتمر لندن،

”إن حركة الشباب منظمة إرهابية، تقوم على تفسير متطرف لدين عظيم. وهي معادية للسلام والاستقرار في الصومال والمنطقة على نطاق أوسع. إن إيديولوجية العنف والفوضى تلك يمكن بل يجب أن تُهزم. وليس هناك تماود مع حركة الشباب المتشددة والأشياء التي تمثلها. إن مساعدة حركة الشباب بأي شكل من الأشكال أو صيغة من الصيغ أمر لا يتعارض فحسب مع العديد من قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وبالتالي مع القانون الدولي، ولكنه يشكل أيضا جريمة تُقترف ضد رفاه شعوب منطقتنا“.

المنطقة متحدة بحزم بشأن هذه النقطة، كما هي بشأن القيام بكل ما هو ضروري في المجال الأمني للإسهام في إرساء أسس السلام في الصومال. هذا، في الواقع، كان واحدا من أهم التطورات في منطقة القرن الأفريقي – وهو التنسيق والتعاون الوثيق بين الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية للتنمية لمساعدة الصومال على تحقيق السلام وضمان أن تنعم المنطقة بالسلام. وما فتئت الهيئة تعمل بتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي لإحلال السلام في

الصومال. وعلاوة على ذلك، يتسم التعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة بأنه تعاون فائق.

وشكلت جميع هذه التطورات ذخرا للجهد الرامي إلى تحقيق السلام في الصومال. وقد أسهم مؤتمر لندن في زيادة تعزيز هذا التعاون بين أصحاب المصلحة في تحقيق السلام والأمن في الصومال. ونأمل أن يعزز مؤتمر اسطنبول القادم هذه العملية الواعدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/١٠.